وعقب التوقيع على الاتفاق، اوضح ياسر عرفات، في تصريح له لدى مغادرته مطار عمان، طبيعة الاتفاق بين المنظمة والاردن، فقال: «ان الاتفاق هو تتويج للمسيرة الطويلة التي بدأناها مع الاخوة في الاردن، والتي رعاها جلالة الملك حسين بجهده ووجدانه، والتي اتفقنا على السير فيها معا وسويا، والتي اكدتها ودعمتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة في عمان. انني، وباعتزاز، اعتبر هذا اليوم تاريخيا، لانه سيدفع، بقوة، المسيرة الاردنية - الفلسطينية والمسيرة العربية ككل في مواجهة العدو ومخططاته الخطيرة. إننا سننطلق بالتحرك الاردني - الفلسطيني المشترك على اساس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الامم المتحدة، والتي تنص بوضوح على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كطرف اساسي بممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، الى جانب الدول الاعضاء دائمة العضوية في مجلس الامن والدول المعنية، وننطلق في دعوتنا الى المؤتمر الدولي للسلام من خلال موافقة عربية جماعية على انعقاد هذا المؤتمر (**فلسطين الثورة**، العدد ٥٤٥، ١٦/٢/١٩٨٥).

ورغم ان بنود الاتفاق لم تعلن بعد التوقيع عليه مباشرة، الا ان ردود الفعل عليه، من جانب المنظمات الفلسطينية، اتسمت بالحدة والنقد الشديدين. وفي دمشق، نددت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالاتفاق، و قالت: «انه يعكس، بلا شك، مدى ايغال اليمين المنحرف في خطواته التفريطية واصراره على المضي، قدما، في نهجه التدمير الانقسامي، خصوصا انه جاء بعدما اعلن الملك حسين، مرارا، انه يرفض اي تحرك اردني - فلسطيني مشترك الا اذا كان قائما على اساس مبادرته (**النهار**، ١٣/٢/١٩٨٥).

اما الناطق بلسان منظمة (الصاعقة)، فرحان ابو الهيجاء، فقد اعتبر الاتفاق الاردني - الفلسطيني «بداية تحرك وهجوم رجعي لضرب القوى الوطنية والتقدمية، وعلى رأسها سوريا التي تتصدى بحزم للمؤامرات الاميركية - الصهيونية، وهو بداية مؤامرة جديدة لكامب ديفيد والحكم الذاتي عبر بوابة النظام الاردني» (**المصدر نفسه**).

وقالت جبهة النضال الشعبي: «ان الاتفاق يشكل خطرا كبيرا، ليس على قضية فلسطين وحدها، وانما على النضال العربي بأسره»، واعتبرته خرقا للميثاق الوطني الفلسطيني ولقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية (**السفير**، بيروت، ١٣/٢/١٩٨٥).

وفي بيان للجبهة الشعبية - القيادة العامة، جاء ان اتفاق عمان وضع منظمة التحرير تحت الوصاية الهاشمية، والغى كونها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما انه محاولة لانهاء الكفاح المسلح ولانهاء الثورة الفلسطينية. وقد دعا البيان الفصائل كافة الى تجاوز خلافاتها الثانوية لمواجهة الاخطار الناجمة عن الاتفاق والدعوة، بالحاح، الى قيام جبهة الانقاذ الوطني، لانقاذ منظمة التحرير من نهج الاستسلام والعمل على اسقاطه (**الثورة**، دمشق، ١٤/٢/١٩٨٥).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد عقد امينها العام المساعد، ياسر عبد ربه، مؤتمرا صحفيا في دمشق، قال فيه ان الجبهة تمكنت من الحصول على نص اتفاق عمان - وهو النص المشار اليه في هذا التقرير - من بعض القادة الفلسطينيين. وصف عبد ربه الاتفاق بانه «صيغة مكشوفة للحل الاميركي لقضية الشرق الاوسط وعلى قاعدة قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢، وانه يلتقي، في نقاطه الجوهرية، مع مشروع الرئيس الاميركي رونالد ريغان، ويلغي الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينية في اقامة دولته المستقلة، ويعطي الاردن صفة الشريك الاساسي والدور الاول للتفاوض باسم منظمة التحرير الفلسطينية». وقال عبد ربه: «اننا لن نسمح لهذا الاتفاق بان يمر، والشعب الفلسطيني هو الذي سيسقط هذا الاتفاق» (**الوطن**، الكويت، ١٤/٢/١٩٨٥).

واكد عبد الفتاح غانم الذي يوقع بياناته باسم امين سر اللجنة المركزية لجبهة التحرير الفلسطينية، «ان الاتفاق يمثل تعديا صارخا على حقوق الشعب الفلسطيني لمصادرة ارادته الوطنية المستقلة في الكفاح ضد العدو، وانه حلقة من السيناريو الاميركي في المنطقة العربية والفصل ما قبل الاخير، في اتفاقي كامب ديفيد» (**النهار**، ١٥/٢/١٩٨٥).

وردا على الاتفاق الاردني - الفلسطيني، اعلنت مجموعتان منشقتان عن حركة (فتح)، هما «فتح - المجلس الثوري» وحركة «الانتفاضة»، انهما «شكلتا قيادة مشتركة لاسقاط الاتفاق الاردني - الفلسطيني، وقيادة ياسر عرفات» (**وكالة الصحافة الفرنسية**، دمشق، ١٦/٢/١٩٨٥).

وفي عمان، ايد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، محمد ملحم، الاتفاق الاردني - الفلسطيني وقال: «انه يستند الى مقررات الدورة